

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.4/L.19
16 November 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاع الخدمات:

تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة

لدى البلدان النامية: التأمين

الدورة الثالثة

جنيف، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

البنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال

استعراض المجالات الحرجة في تشريعات التأمين
وأنظمتها والإشراف عليه

المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان
التي تمر بمرحلة الانتقال في مجال التأمين
ضد أخطار الكوارث

استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل في سياق الفقرة ٧٦
من التزام كرتاخينا

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها

١- قامت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاع الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية: التأمين، في دورتها الثالثة، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، باستعراض الانجازات المحرزة في ظل برنامج العمل الشامل الذي وضعته في دورتها الأولى ونوهت بالأعمال التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد وكذلك جودة الوثائق المقدمة. ولوحظ أن المناقشات استفادت كثيرا من اشتراك الخبراء وممثلي القطاع الخاص.

٢- والأونكتاد هو المحفل الوحيد في الأمم المتحدة الذي يعالج قضايا التأمين. ومع الاعتراف بأهمية التأمين لاقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال فإن اللجنة الدائمة، وفقا للفقرة ٧٦ من التزام كرتاخينا ودون المساس بأي مقررات قد يتخذها الأونكتاد التاسع أو مجلس التجارة والتنمية، توافق على أن الأعمال الجارية في ميدان خدمات التأمين ينبغي أن تستمر وأن يركز العمل المقبل على القضايا التالية في جملة أمور:

ألف- إنشاء إطار ملائم لتشغيل سوق منافسة

٣- ينبغي الاعتراف بأن التحرير الناجح لأسواق التأمين يتطلب إقامة إطار قانوني وإشرافي يركز خاصة على تدابير الحيطة وتدابير حماية المستهلك وكذلك تدابير لتنظيم التأمين والإشراف عليه مكيمة وفقا للظروف المحلية والثقافات والظروف السياسية والتنظيمية السائدة في البلد.

٤- وينبغي توفير الإشراف والمساعدة بناء على طلب البلدان لخلق بيئات قانونية إشرافية وسوقية تجري فيها منافسة فعالة. وينطوي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة:

١٠٠ العمل على الصعيد الحكومي، ويشمل ضرورة تعزيز بيئة مالية آمنة ومستقرة من خلال التدابير التشريعية. وينبغي أن يشمل ذلك تحسين شفافية المعلومات وإتاحتها ورصد الملاءة وتصرف شركات التأمين في الأسواق. ويتطلب الرصد الفعال تحسين كفاءة العاملين في السلطات الإشرافية.

وينبغي معالجة القضايا المتصلة بالاشتراك الجديد في الأسواق المحلية للبلدان وفعالية التنظيم. وفي هذا الصدد ينبغي دراسة تعاون بين السلطات الإشرافية لمختلف البلدان.

١٠١ وعلى صعيد الشركات ينطوي العمل لتعزيز القدرة التنافسية لشركات التأمين على تحسين المقدرات التقنية للموظفين في قطاع التأمين من خلال التدريب في مجالات منها إدارة الشركات والتفاوض على العقود والكفالة وممارسات التحفظ والاستثمار. وينبغي أيضا النظر في اتخاذ إجراءات تتطرق إلى ضرورة إدخال تحسينات في شبكات التسويق والتوزيع وجمع المعلومات وتدابير تجنب الخسارة.

١٠٢ وعلى صعيد الجمهور ومن أجل امتداد مساهمة التأمين إلى الرفاه الوطني والفردي يستلزم الأمر اتخاذ إجراءات لتحسين إدراك الجمهور وفهمه لاستخدامات التأمين وفوائده المتصلة. واستخدام المنظمات الجماهيرية والتعاون معها، مثل صناديق التأمين التبادلي والتعاونيات، وإنشاء مكاتب إعلامية واستشارية من الأمور التي يمكن النظر فيها في هذا الصدد. وينبغي أيضا إنشاء آليات لحماية مصالح مستهلكي التأمين وخاصة معالجة شكاوي أصحاب بوليصات التأمين.

٤٤ وينبغي دراسة المساهمة الشاملة للتأمين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة دور التأمين على الحياة والتأمين الطويل الأجل والرابطة بين تطوير التأمين وغيره من الخدمات المالية مثل الخدمات المصرفية والأسواق الاستثمارية.

ويتطلب الأمر تقييم وتحليل أثر تطبيق حرية التجارة في أسواق التأمين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

٥٤ وبتحديد أكبر ينبغي مواصلة بحث الإمكانيات المتصلة بائتمانات التصدير والتأمين على الائتمانات نظرا لأثرها المباشر على زيادة التجارة والاستثمار لدى البلدان النامية.

باء- التأمين ضد الكوارث

٥- مع الاعتراف بالحاجة إلى التأمين ضد الكوارث لمعالجة المخاطر الشديدة التي قد تواجهها البلدان بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان على حد سواء:

١٠ ينبغي اتخاذ تدابير لإقامة شراكة بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين والدولة لمعالجة قضايا التأمين ضد الكوارث؛

٢٠ ينبغي تقديم المساعدة في ميدان التدريب للوقاية من الكوارث والسيطرة عليها. وينبغي أيضا النظر في إنشاء شبكات معلومات إحصائية من خلال التعاون المشترك وإنشاء مخططات أساسية للتأمين ضد الكوارث؛

٣٠ وينبغي وضع منهجية لصياغة معايير لإمكانية التأمين تتصل بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في صدد ما تنفرد به من أحجام الأسواق وكثافة التأمين والإطار العام للأصول الوطنية من أجل التأمين ضد الكوارث؛

٤٠ وينبغي وضع جدول للتعرض للأخطار والمخاطر من حيث الحجم وتكرار الحدوث وينبغي النظر في وسائل زيادة اشتراك شركات التأمين المحلية في فئات محددة من المخاطر اشتراكا مباشرا أو من خلال تشغيل تجمع بينها شريطة ألا يتعارض ذلك مع حرية التجارة والتفاوض على العقود.

جيم- الاحتياجات المحددة للبلدان النامية

٦- مع تقدير العمل الذي قام به الأونكتاد في برنامج التأمين حتى الآن ونظرا لأهمية مساعدة الأونكتاد إلى البلدان النامية في تحسين قدراتها على المنافسة تطلب اللجنة الدائمة من الأونكتاد أن يساعد هذه البلدان في وضع مخططات تأمينية تدفع تنميتها الاقتصادية إلى الأمام وخاصة في مجال التأمين الزراعي والتأمين على الحياة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة هذه البلدان في وضع برامج شاملة للتدريب

والتعليم في ميدان التأمين تمتد إلى تدريب المدربين والمهنيين الذين يقومون بإدارة كل من صناعة التأمين والسلطات الإشرافية في هذه البلدان.

دال- المعلومات والمساعدة التقنية

٧- نظرا لأهمية تبادل المعلومات المتصلة بالتغيرات التشريعية والتطورات التي تؤثر على الأسواق التأمينية يرجى من أمانة الأونكتاد أن تواصل تحسين نشر المعلومات المتاحة من خلال نشر رسائل إخبارية واستخدام الأدوات الالكترونية. وعلى الأخص ينبغي مواصلة المسح الإحصائي باستخدام قاعدة بيانات الكترونية لزيادة تعزيز القدرة على تحليل الاتجاهات والتقدم المحرز في قطاعات التأمين في البلدان النامية.

٨- ونظرا لأهمية أنشطة المساعدة التقنية في تنفيذ نتائج الدراسات في الميادين المذكورة أعلاه وعلى الأخص مخططات التأمين الزراعي، وتوسيع برامج التدريب الموجودة حاليا أو إنشاء برامج جديدة ومع مراعاة الصعوبات المالية فإن اللجنة الدائمة تقدر تماما تقديم الدعم لهذه المشاريع من جانب المتبرعين المحتملين وتوصي مجلس التجارة والتنمية بأن ينظر في إنشاء صندوق استئماني لتمويل مهام محددة.
